وقد مهّد أيوب لنقد قول القدماء إن علامات الإعراب أعلام على معان – وهو الذي يهمنا في هذا الباب – بأن الألسنة تختلف في كيفية تحديدها للوظائف النحوية يقول: «ومن الطرق التي تتبعها اللّغات لتحقيق هذا الغرض الحالات الإعرابية، ووضع الكلمة في الجملة» [1] وذلك حسب نمطها وتطورها التاريخي، فمن الألسنة ما يشيع فيها الإعراب كالألمانية، ومنها ما تلتزم في أواخر كلمها الإسكان كالانقليزية واللّهجات العاميّة العربية. وبدا له أنّ الفصحى تمثل مرحلة متوسطة بين التزام الحالة الإعرابية وبين التخلص منها والجنوح إلى مكان الكلمة في التركيب للتمييز بين الوظائف النحوية.

وعلى هذا الأساس لاحظ أن "اعتماد الفصحى على الحالة الإعرابية ليس اعتمادا كاملا للتمييز بين المعاني النحوية في الاسم". ولئن كانت حالة النصب تميّز المفعول به عن الفاعل، في قولك:

ضرب زيد محمدا

ضرب زيدا محمّد

فتختلف العلامة الإعرابية باختلاف الدلالة، وتكون بذلك علامات الإعراب أعلاما على المعاني، فإنّه يلاحظ عدم اطراد هذا المبدإ وعدم وجود تلازم بين وجود العلامة الإعرابية وبين الحاجة لتمييز المعاني التركيبية المختلفة" [2].

واستدل على ذلك بدليلين:

– أوّلا: أن بعض التراكيب التي تحتاج إلى التفريق في الدلالة فيما بينها لا تختلف في علامات الإعراب. وذلك كاتفاق الفاعل ونائب الفاعل في الرفع رغم وجود معنى المفعولية في نائب الفاعل.

–ثانيا: أنه توجد بعض الحالات الإعرابية المختلفة في الدلالة مع اتحاد علامات إعرابها. وذلك كاختلاف الوظيفة الإعرابية لكلمة محمد في قولك: محمد ضرب، وضرب محمد من مبتدإ إلى فاعل مع اتحادهما في العلامة

---

1 المرجع نفسه ص 32.

2 المرجع نفسه ص 30.